Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Mai 2011
09 ماي 2011

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يراسل وزير العدل بخصوص معتقل تمارة

كشف عبد الكريم المنوزي، مدير الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في الدار البيضاء، أن الجمعية تستقبل باستمرار ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سابقا، وأيضا ضحايا العهد الجديد، سواء الذين تعرضوا للتعذيب في الشرطة أو أثناء الاعتقال السري، مضيفا أن شهادات الضحايا تكون عن طريق لقاءات مباشرة وعن طريق الصحافة.
وقال المنوزي خلال برنامج ملف للنقاش ب "قناة ميدي 1 تي" حول "حقوق الإنسان، في سياق المستجدات الدولية والأحداث الأخيرة التي عرفها المغرب" بأن شهادات الضحايا تؤكد أن التعذيب يكون بالضرب المبرح والكهرباء والعزل، معتبرا أن هذا مؤسف ولا يجب أن يبقى.
ومن جهته، اعتبر عبد اللطيف الشهبون نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن المنظمة منشغلة بالمعتقل السري بتمارة، وستطالب بفتح تحقيق، وستراسل بمعية جمعيات أخرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
ورد عليه محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن المجلس راسل وزير العدل في الموضوع، في الوقت الذي أكد مصطفى المعتصم المعتقل السياسي السابق أنه سيخرج في نزهة إلى هذا المعتقل يوم 15 ماي مع حركة 20 فبراير، معتبرا أن الصبار من بين الذين وقفوا خلال 2004 للاحتجاج على هذا المعتقل، مضيفا أنه في الوقت الذي كذبت النيابة العامة وجود هذا المعتقل تقدم الصبار بمجلة قائلا :"إذا لم تكن تعرفه سيد القاضي أنا أنقلك له".
وشدد المعتصم على ضرورة أن لا تشكل أحداث مراكش عائقا أمام الإصلاح، وأن ما جرى للمعتقلين السياسيين من آلام واعتقالات وحل الحزب بشكل ظالم ينتمي إلى الماضي، وأنه عندما تتم دسترة هيئة الإنصاف والمصالحة يمكن فتح كل الملفات، ومتابعة المسؤولين عن هذا الاعتقال، ولكن الأولية هي إنجاح الأوراش المفتوحة على رأسها الإصلاح الدستوري.
وقال المتحدث ذاته: من أجل الأوليات نطأ جراحنا وآلامنا لأن مستقبل الوطن أهم، وسنكون حاضرين بوعي وحماس وتعبئة كما هو الشأن بالنسبة لكل شباب المغرب على رأسهم شباب 20 فبراير، لكي لا توصد منا هذه اللحظة في الحلم بمغرب أفضل".
واعتبر الصبار أن إحدى توصيات الإنصاف والمصالحة تؤكد على الحكامة الأمنية وخضوع الأجهزة الأمنية للرقابة البرلمانية والوصاية السياسة للحكومة، مضيفا أن اعتماد هذه التوصية سيؤدي إلى القضاء على كل الظواهر.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

بيان اليوم

ورش الإصلاح الدستوري محطة جديدة ستحمل مؤشر المشروع الذي سيحكم المرحلة القادمة من تاريخ المغرب.
عقدت نهاية الأسبوع الماضي بالرباط أشغال ندوة دولية حول موضوع «التحول الديمقراطي بالمغرب على ضوء التجارب الدولية»، من تنظيم مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم.
وشكل هذا اللقاء، الذي نظم في إطار مصاحبة النقاش العمومي الدائر حول قضايا الإصلاحات الدستورية والتحول الديمقراطي بالمغرب، مناسبة للنقاش حول قضايا التحولات الديمقراطية بالمنطقة العربية ومستلزمات البناء الديمقراطي، من خلال قراءة في التجارب الدولية في مجال الانتقال الديمقراطي بأوربا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية وإفريقيا.
وشكل الوقوف على إكراهات تجارب الانتقال الديمقراطي ومستلزمات إنجاحها حسب السياقات السياسية لكل تجربة، الهدف من هذه الندوة التي ساهم فيها سياسيون وجامعيون وخبراء من إسبانيا والبرتغال وهنغاريا والشيلي والجزائر وتونس ومالي والمغرب.
وبهذه المناسبة، قال الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، في الجلسة الافتتاحية للقاء، أن الأخير ينعقد في صلب مرحلة التحول التي تعيشه المنطقة العربية مما «يستدعي منا التفكير العميق في هذه التحولات للوقوف على مرتكزاتها وتوجهاتها وخلاصاتها كتجارب في طور البناء في واقع خاص بكل بلد يحكمه إرث سياسي واقتصادي واجتماعي ومؤسسات وازنة في الفعل والقرار السياسيين»، مبرزا أن «التجربة المغربية بخصائص مسارها وتفاعلاتها مع الحراك المجتمعي ومع طموح المغاربة نحو الأفضل تبقى حاضرة بما حققته من مكتسبات وما كشفته من اختلالات وما فتحته من آمال وطموح.«
واعتبر أن ورش الإصلاح الدستوري المفتوح اليوم، بكل ما يحمله من آمال خاصة على ضوء الخطاب الملكي للتاسع من مارس الماضي، محطة جديدة ستحمل طابع ومؤشر المشروع الذي سيحكم المرحلة القادمة من تاريخ المغرب، مشددا على أن هذه المرحلة يتعين أن تشكل مدخلا أساسيا يتوج مسلسل الإصلاح والمصالحة الذي راكمتها التجربة المغربية في المجالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والأسرة والحقوق اللغوية فضلا عن مدخل المصالحة السياسية الهام الذي مثلته تجربة التناوب التوافقي.
ونوه في هذا الصدد إلى أن» التجربة نفسها أبرزت مواطن خلل متعددة تمثلت في متطلبات تفعيل الإصلاحات القانونية والعملية وتأهيل المؤسسات ونشر ثقافة الديمقراطية وتقوية آليات الرقابة والتقييم وغيرها»، معتبرا أن المشروع الديمقراطي في حاجة إلى دينامية مجتمعية حاملة له ثقافيا وسياسيا وقيميا..
وبدوره أبرز محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب، وعملا بمبادئ القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والخلاصات الكبرى لمختلف التجارب الدولية في مجال المصالحة مع الذات والتاريخ كأفق مفتوح لصون الذاكرة، تبنى فلسفة العدالة الانتقالية، وذلك انطلاقا من ضرورة الوعي والقطع مع ما جرى في الماضي من انتهاكات وللتلاؤم مع قيم وثقافة حقوق الإنسان.
وأبرز أن العدالة الانتقالية من المنظور المغربي تشير إلى محاولة تطبيق شكل من العدالة تضع الضحية في صلب معالجتها، مشيرا إلى حيوية النقاشات التي عرفها المغرب في العقدين الأخيرين حول موضوع حقوق الإنسان في ارتباط مع قضايا التحول الديمقراطي.
وذكر الصبار بانخراط المغرب في موجة جديدة من الإصلاحات تتمثل أساسا في الحكامة الدستورية وإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتكريس دور مجلس منافسة وغيرها، مشيرا إلى أن المغرب في سياق الرقي بتجربته في مجال حقوق الإنسان أحدث العديد من المؤسسات من بينها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.
من جهته، أكد عبد السلام بوطيب رئيس مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم، أن الديمقراطية عبارة عن صيرورة مستمرة من البناء ووسيلة لتحقيق أحلام البشرية في السلم والرخاء، معربا عن اقتناعه بكون التجربة الديمقراطية «لا تبعث في شكل وصفات جاهزة بل لكل مجتمع تجربته الخاصة.«
وأضاف بأن هذه الندوة ستمكن للمغاربة، مبدعي تجربة الإنصاف والمصالحة، من الإنصات للتجارب الدولية واستخلاص الدروس منها لبناء الصرح الديمقراطي وتوطيده.
وانكب المشاركون في هذا اللقاء، الذي نظم على مدى يومي الجمعة والسبت الماضيين، بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الثقافة ومؤسسة (فريدريش إيبرت)، على دراسة مواضيع تتعلق بـ»التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية وإفريقيا «و»الانتقال الديمقراطي في أوروبا وأمريكا اللاتينية» و»الإصلاح الدستوري والبناء الديمقراطي بالمغرب.«
يشار إلى أن هذا اللقاء توخى استثمار الإضاءات التي قدمها المساهمون فيه كمداخل متعددة لإثراء النقاش الوطني في تفاعل مع محيطه الإقليمي والدولي ومع خلاصات التجارب الدولية بما يدعم البناء الديمقراطي ويحصن مرتكزاته

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LE MATiN.ma

INSTITUTIONS NATINALES DES DROITS DE L'HOMME

Le CNDH à la 6e Rencontre du dialogue arabo-européen

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) participera à la 6e Rencontre du dialogue arabo-européen des institutions nationales des droits de l'Homme, qui se tiendra du 11 au 13 mai à Berlin. Cette rencontre examinera des recommandations proposées par des organisations internationales et régionales en vue de renforcer la culture des droits de l'Homme dans le monde, indique un communiqué du CNDH. Cette rencontre jettera également la lumière sur les derniers développements dans le monde arabe et le rôle que peuvent jouer les institutions nationales des droits de l'Homme en vue d'assurer le respect et la protection des droits humains. La rencontre connaîtra la participation de plusieurs institutions des droits de l'Homme représentant des pays arabes et européens ainsi que des représentants de la commission internationale chargée de la coordination entre les institutions nationales des droits de l'Homme, du comité de prévention contre la torture du conseil de l'Europe et de la Ligue arabe.

Revue

L’ONU reconnaît les efforts du Maroc en matière des droits de l’homme

L’adoption du dernier rapport du Secrétaire général de l’Onu et de la résolution 1979 ayant prorogé le mandat de la MINURSO pour un an, a été perçue tel un véritable camouflet pour le régime algérien et son protégé le Polisario. C’est aussi message un clair et fort qu’adresse la communauté internationale aux généraux algériens qui cherchent à déstabiliser et à balkaniser le Maroc. Pour le ministre français des affaires étrangères, Alain Juppé, la résolution 1979 du Conseil de Sécurité sur le Sahara a "tenu compte des efforts du Maroc" en matière de droits de l'homme, relevant "l'évolution positive" de la position du Maroc à ce sujet. Intervenant mercredi devant la commission parlementaire des affaires étrangères, Alain Juppé estime que cette résolution "tient compte des efforts que le Maroc a fait pour intégrer la question des droits de l'homme" avec la mise en place du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), doté de pouvoirs élargis et de compétences effectives sur le plan national et au niveau des régions, y compris celle des provinces du Sud. Pour la diplomatie marocaine, le rapport du SG de l'ONU a constitué un camouflet pour les adversaires de l'intégrité territoriale du Royaume.

Ce rapport a complètement ignoré les objectifs que ces derniers escomptaient, en ne faisant aucune référence à l'élargissement de la mission de la MINURSO visant en fait à créer un mécanisme international de contrôle des droits de l'Homme, a déclaré le ministre marocain des affaires étrangères, Taib Fassi Fihri. Au grand dam des Algériens et des séparatistes du Polisario, le Conseil de sécurité s’est félicité de la création par le Maroc, du CNDH, y compris sa structure régionale dans les provinces du Sud. La résolution de l’ONU a par ailleurs, mis en exergue, la légitimité et la pertinence du dispositif institutionnel national comprenant le "CNDH", le "Médiateur" et la "Délégation interministérielle aux droits de l'Homme", chargés de la promotion et la protection des droits de l'homme. Le Maroc a ainsi glané de précieux bons points sur la voie du règlement du conflit artificiel du Sahara Occidental et se trouve désormais dans une position bien plus confortable que ses adversaires, dont les thèses séparatistes sont de moins en moins crédibles et peu convaincantes.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Demain online

Deux affaires qui interpellent le CNDH

Quel danger constitue pour le Makhzen la jeune Farah Abdelmoumni pour que des policiers prennent la peine de la cambrioler à l'intérieur de la zone internationale d'un aéroport ? Quel crime a-t-elle commis pour qu'elle se fasse voler par des membres des forces de l'ordre, ou plutôt du désordre, son passeport et sa carte de séjour ? Qui a planifié et ordonné cet acte de brigandage, dont le but, vicieux et évident, est de priver cette jeune femme de sa scolarité en France pour la punir de son militantisme dans un mouvement qui demande pacifiquement la démocratisation du Maroc ?

Ces questions, tous les vrais démocrates marocains doivent se les poser après la mésaventure de cette jeune étudiante qui s'est fait soustraire ses documents d'identité non pas par des pickpockets professionnels, mais par des délinquants en uniforme dont le rôle est pourtant de protéger et de servir le citoyen.

Après l'incarcération pour des faits de presse du directeur d'*Al Massae*, quoi qu'on pense du personnage et de ses articles, l'affaire Farah Abdelmoumni, qui en cache sûrement des milliers d'autres, sonne comme un rappel. Comme pour nous aviser qu'au Maroc règne encore et toujours le fait du prince et que toutes ces promotions publicitaires vantant « *l'imparable démocratisation du Maroc* », une « *réelle ouverture du régime* », « *l'avénement d'un véritable Etat de droit* », et j'en passe, ne sont en fait que de la poudre aux yeux pour attirer la bienveillance et la protection, indispensables en ces moments de grands périls pour les dictateurs arabes, des Occidentaux.

Mais ces deux affaires, *Al Massae* et Abdelmoumni, ont au moins le mérite d'interpeller le Centre national des droits de l'homme (CNDH) dirigé par **Driss El Yazami** et **Mohamed Sebbar,** dont le rôle, selon ses statuts, est la «*protection des droits de l'homme* ».

Si c'est le cas, alors, plus que jamais, nous avons besoin que ces deux vieux briscards des droits de l'homme parlent. Qu'ils partagent avec nous leur opinion sur ces deux affaires. Nous ne demandons pas qu'ils interviennent discrètement pour « *arranger les choses* », mais qu'ils disent ce qu'ils pensent de ces méthodes qui vont à l'encontre de tout ce qu'ils défendent publiquement.

Ali Lmrabet

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme